

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

٥٦٧	رقم التبلغ:
٢٠١٩/٤١٤	بتاريخ:
٤٧٤١/٢/٣٢	ملف رقم:

السيد اللواء بحري/ رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية

تحية طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلينا رقم (١٨٨) بتاريخ ٢٠١٨/٣/٧، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لميناء الإسكندرية والهيئة القومية لسكك حديد مصر، بخصوص إلزام الأخيرة أداء مبلغ مقداره (٤٦٩٥) جنيهًا قيمة التلفيات التي سببها القطار رقم (٣١٩٤) مع الفوائد القانونية.

وحال الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ٢٠١٧/٩/٧ تسبب القطار رقم (٣١٩٤) في إتلاف وخلخلة بالمعوجة الخاصة بقضيب السكة الحديد بطول (١٥) متراً وخلع الكوبيل الموجود بالأرضية أثناء سيره، وتحرر عن الواقعة محضر الشرطة رقم (٦) أحوال، بتاريخ ٢٠١٧/٩/٧ والمقيم برقم ٢٠١٧/١٦٣١ إداري المينا، وقدرت الهيئة العامة لميناء الإسكندرية قيمة التلفيات بالمبلغ المشار إليه، وطالبت الهيئة القومية لسكك حديد مصر به، إلا أن الأخيرة لم تحرك ساكناً، وإزاء امتناعها عن الوفاء، فقد طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية.

ونفي: أن الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسم الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٣ من مارس عام ٢٠١٩م، الموافق ٦ من رجب عام ١٤٤٠هـ؛ فتبين لها أن المادة (١٧٤) من القانون المدني تنص على أن: "١- يكون المتبع مسؤولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقعاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها. ٢- وتقوم رابطة التبعية، ولو لم يكن المتبع حراً في اختيار تابعه، متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه"، وأن المادة (١٧٨) منه تنص على أن: "كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عنابة خاصة أو حراسة آلات ميكانيكية يكون مسؤولاً عما

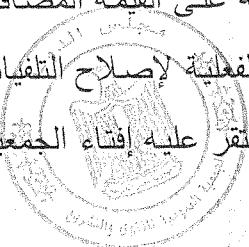


تحدثه هذه الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى لا يد له فيه، هذا مع عدم الإخلال بما يرد فى ذلك من أحكام خاصة".

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وطبقاً لما استقر عليه إفتاؤها - أن الشخص الطبيعي، أو المعنى، الذى له مكنته السيطرة على شيء يلتزم بحراسته حتى لا يسبب ضرراً لغيره، فإذا ما أخل بهذا الالتزام افترض الخطأ في جانبها، والتزم بتعويض غيره عما لحقه من ضرر بسبب الشيء الخاضع لحراسته، ولا تنتقل هذه الحراسة إلى تابعه المنوط به استعمال الشيء؛ لأنه وإن كان التابع السيطرة المادية على الشيء وقت استعماله، فإنه إذ يعمل لحساب متبعه ولمصلحته، ويأمر بأوامره ويتقى تعليماته، فإنه يكون خاضعاً للمتبوع مما يفقد العنصر المعنى للحراسة، ويجعل المتبوع وحده هو الحارس على الشيء، كما لو كان هو الذى يستعمله، ولا يُعفِيه من المسئولية إلا أن يثبت أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبى رغم ما بذله من عناء في الحراسة، وقد يكون السبب الأجنبي قوة قاهرة، أو حادثاً مفاجئاً، أو خطأ المضرور، أو غيره.

واستعرضت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها من أن ما يلتزم به حارس الشيء من الجهات الإدارية من جراء ما يلحقه من أضرار بغيرها من الجهات الإدارية الأخرى، إنما هو قيمة التلفيات التي يُحدثها فعلاً بغيره بدون ما يزيد على ذلك من مصروفات إدارية، أو فوائد تأخيرية، إذ إن مناط ما تلتزم به الجهات الإدارية قبلة بعضها، إنما هي الخدمات الفعلية التي تؤديها أيتها لأخرى، وإذا كانت المصروفات الإدارية أو الفوائد التأخيرية لا تناظر خدمة حقيقة أدتها إحدى الجهات الإدارية لأخرى، فليس ثمة سبيل للتزام الجهة حارسة الشيء بها.

ولما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ٢٠١٧/٩/٧ تسبّب القطار رقم (٣١٩٤) في إتلاف وخلل بالموجة الخاصة بقضيب السكة الحديد بطول (١٥) متراً وخلع الكوبيل الموجود بالأرضية أثناء سيره، وتحرر عن الواقعة محضر الشرطة رقم (١٦) أحوال، المحرر بمعرفة المنطقة الرابعة في تاريخ الواقعة، حيث إن القطار المتسبب في إحداث تلك التلفيات في حارسة الهيئة القومية لسكك حديد مصر، باعتبارها صاحبة السيطرة الفعلية عليه وقت الحادث، ولم يثبت من الأوراق أن ثمة سبباً أجنبياً أدى إلى ذلك، وإن قعدت الهيئة القومية لسكك حديد مصر عن إقامة الدليل على خلاف ذلك، ومن ثم تضحي مسئولة عن تعويض الهيئة الطالبة عن الضرر الذي لحق بها، ومن ثم تلتزم بأداء قيمة إصلاح التلفيات، والتي قدّرت بمبلغ (٣٧٤٤) ثلاثة آلاف وسبعمائة وأربعة وأربعين جنيهاً مضافاً إليه قيمة الضريبة على القيمة المضافة، دون ما زاد على ذلك من مصروفات إدارية، أو مصروفات أخرى تخرج عن التكلفة الفعلية لإصلاح التلفيات التي تسبّب في إحداثها القطار التابع للهيئة القومية لسكك حديد مصر، أخذها بما استقر عليه إفتاء الجمعية



العمومية من أنه لا محل للمطالبة بالمصروفات الإدارية بين الجهات الإدارية وبعضها البعض إلا حيث يتعلق الأمر ب تقديم خدمات فعلية، وذلك نزولاً على حكم المادة (٥١٧) من اللائحة المالية للميزانية والحسابات، وهو ما لا يتوافر في الحالة المعروضة.

وحيث إنه عن المطالبة بالفوائد القانونية، فإن المستقر عليه في إفادة الجمعية العمومية أنه لا سبيل للمطالبة بها بين الجهات الإدارية، باعتبار أنها جهات يضمها جميعاً الشخص المعنوي الواحد للدولة، وكذلك باعتبار وحدة الموازنة العامة للدولة، مما يتبعه رفض هذا الطلب.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى إلزام الهيئة القومية لسكك حديد مصر أداء مبلغ مقداره (٤٢٦٨,١٦) أربعة آلاف ومئتان وثمانية وستون جنيهاً وستة عشر قرشاً إلى الهيئة العامة لميناء الإسكندرية، ورفض ما عدا ذلك من طلبات، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

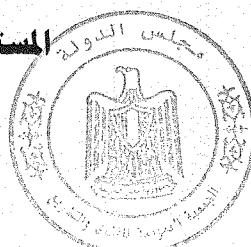
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحرير في: ٢٠١٩/٤/٤

رئيس

الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

بخيت محمد محمد إسماعيل
نائب الأول لرئيس مجلس الدولة



مجلس الدولة
مركز المعلومات والاتصالات العمومية
مكتب رئيس مجلس الدولة